نشطاء يتهمون البرادعي بالديكتاتورية ومحاربة الديمقراطية

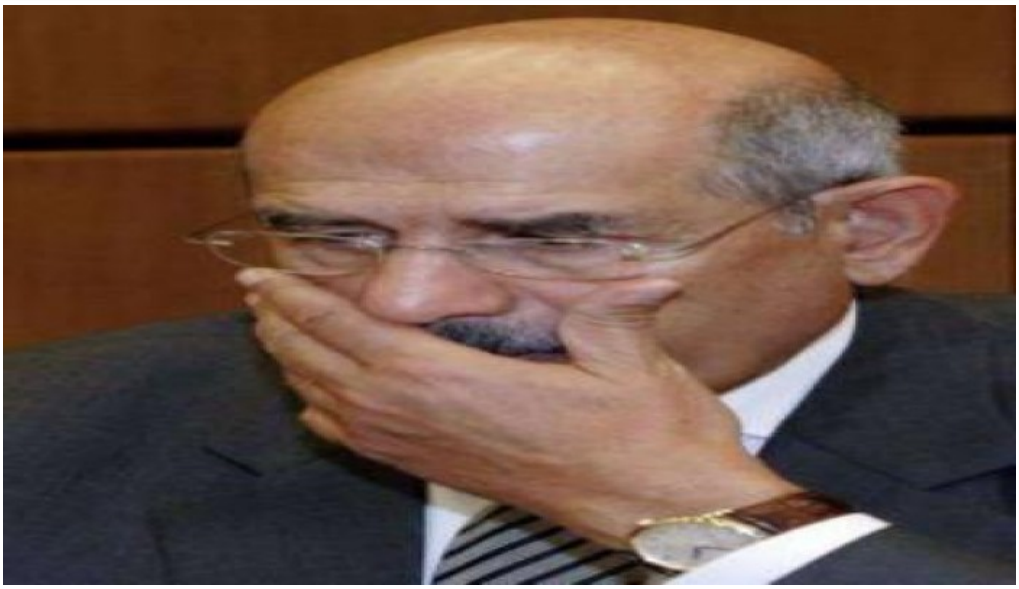

الأحد 28 أكتوبر 2012 12:10 م

كتب - محمد صلاح:

قام عدد من النشطاء والمهتمين بالعمل العام بتجميع أكثر من **10** أخطاء وقع فيها البرادعي ليثبت ميوله للعلمانية والليبرالية وعدم رضاه بالديمقراطية المزعومة التي يتشدق بها ليل نهار

كما ظهرت صفحات علي موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك أكدت أن البرادعي الذي ينادي بالديمقراطية هو نفسه الذي يرفضها في العديد من المواقف ومنها رفض نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية, كما أنه طالب بمواد فوق دستورية تكبل التأسيسية وتضمن علمنة الدولة تحت مسمى خادع (مدنية الدولة).

وكان أول من طالب بمجلس رئاسي يكون هو رئيسا له دون انتخاب، متسائلين أين الديمقراطية؟

وطالب بتأجيل الانتخابات وتأجيل تسليم المجلس العسكري للسلطة سنتين على الأقل بحجة الاستعداد وطالب بعسكرة الدولة (حماية العسكر لمدنية الدولة) أسوة بتركيا أتاتورك

وفي الوقت نفسه أيد حكم المحكمة الدستورية بشأن حل مجلس الشعب المنتخب وقرار العسكري بحل مجلس الشعب واستيلائه على السلطة التشريعية وإصدار الإعلان الدستوري المكبل

واستدرك البيان الذي تم نشره علي صفحات التواصل الاجتماعي أن البرادعي رفض قرار الرئيس (وهو حق دستوري متفق عليه في كل الديمقراطيات) بعودة مجلس الشعب لسد الفراغ التشريعي بحجة احترام أحكام القضاء, واتهم الإخوان بالتكويش في الوقت الذي لم تكن لهم فيه أي سيطرة علي شئ من مؤسسات الدولة, وما زال هو الساعي الوحيد مع رفاقه العلمانيين لحل مؤسسات الثورة المنتخبة (مجلس الشعب والشورى والجمعية التأسيسية)

كما اتهم مسودة الدستور بمواد معيبة – مثل السماح بتزويج الطفلة - وهو ادعاء كاذب لا وجود له إلا في عقول النخبة العلمانية، التي تخترع الإشاعة ثم تصدقها (كما فعلوا في أكذوبة مضاجعة الوداع) وما زال رافضا لكل مجهود التأسيسية دون تقديم أي ملاحظة على المنتج

والأدهى من ذلك أنه لم ينتقد على العسكري جمعه بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بل طالب باستمراره سنتين على الأقل، ولما انتزعها الرئيس المنتخب من المجلس العسكري وألغى الإعلان المكبل وحول مصر لدولة مدنية لأول مرة إذا به يتهم مرسي بالفرعنة لجمعه بين السلطتين التنفيذية والتشريعية رغم أنه وعد ألا يستغلها حتى يتم انتخاب مجلس تشريعي جديد